«تقرير»: توقع استمرار الاتجاه التصاعدي للأسواق الخليجية

توقع تقرير لآلن كابيتال أسست أدفايزور حول السوق في العام 2013 أن تواصل أسواق الأسهم الخليجية اتجاهها التصاعدي خلال النصف الثاني من العام 2013 على ضوء الزخم القوي الذي شهده النصف الأول. ويرى التقرير انه من المتوقع ايضاً أن تشهد أسواق الإمارات العربية المتحدة وقطر مزيداً من اهتمام المستثمرين الأجانب لاسيما بعد ترقيتهما إلى درجة الأسواق الناشئة من قبل مؤشر مورغان ستانلي.

ومن جهة أخرى سوف تستمر الإصلاحات والنمو الاقتصادي الصحي والاستثمار في القطاعات غير النفطية وتحقيق الاستقرار في أسعار النفط والانتعاش في القطاع العقاري بالإضافة إلى تحقيق الشركات لمستويات أرباح أفضل والتقييمات المقنعة، كل هذه من المرجح أن تكون مسببات ايجابية لأسواق الأسهم الخليجية. ووفقاً لأجندة العام 2013 نتوقع بلومبرغ نمو صحي في أرباح أسهم مؤشر الأسواق الناشئة من دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 10.3 في المئة على أساس سنوي.

يصف التقرير البيئة الإجمالية للعام 2013 بانها مشجعة وتدعم هذا النمو، لاسيما مع نهاية الهاوية المالية في الولايات المتحدة بعد التيسير الكمي في الأسواق الناشئة وكذلك الدفعة الهامة التي ستوفرها أوروبا في هذا الاتجاه. ووفقاً لتقرير البنك الدولي الذي يتوقع تباطؤاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.2 في المئة من 5.7 في المئة في العام 2012. ويعود ذلك في المقام الأول إلى تقليص إنتاج معدل النفط والغاز. وبالرغم من ذلك يبقى النمو الإقتصادي متوقفاً على عدة عوامل أخرى مثل إستقرار أسعار النفط والتحسن المستمر في الحالة الاجتماعية والسياسية في المنطقة. ومع ذلك لاتزال السوق الخليجية تتعرض لنوبات من التقلبات التي يمكن أن تنشأ من عدم المشاركة المؤسسية والاعتماد الكبير على النفط وعوائق انتعاش الاقتصاد العالمي.

وفي إطار تعليقه على هذا التقرير قال سودرشان مالباني، العضو المنتدب في آلن كابيتال أسست أدفايزور: «توفر أسواق الأسهم الخليجية للمستثمرين مزيجاً فريداً من النمو القوي في الأرباح ومعدلات عالية لجهة السعر إلى العائد مع تقييمات معقولة. وقد بدأت الأسواق للتو الوصول إلى المستثمرين الأجانب مع الأخذ بعين الاعتبار للاستثمارات البينية عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وبالتالي فإننا نعتقد أن الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي على أعتاب نمو ضخم من حيث الحجم واستمرار الأداء القوي وسوف تبدأ الأموال الدولية بالتدفق مدفوعة بحركة الإصلاحات من قبل المنظمين، والتي يمكن أن تركز على زيادة سهولة المعايير القائمة من أجل أسواق أوسع وتوسيع حدود الملكية الأجنبية والاكتفاء بتسجل واحد للأجانب تسمح لهم للاستثمار في جميع دول مجلس التعاون الخليجي. يقدم هذا التقرير نظرة ثاقبة للمستثمرين حول القطاعات التي ستعمل على دفع عجلة النمو في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي».

البورصة المصرية تربح مليار جنيه ومؤشرها الرئيسي يرتفع 0.61 في المئة

تباين أداء مؤشرات البورصة المصرية لدى إغلاق تعاملات «مستهل تعاملات الاسبوع» مع الترقب للاعلان النهائي لتشكيل الحكومة ووصول المساعدات التي أعلنت عنها السعودية والكويت والامارات لدعم اقتصاد مصر.

وذكر التقرير اليومي الصادر عن البورصة المصرية أن رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالسوق حقق مكاسب قدرها مليار جنيه ليصل إلى 355.08 مليار جنيه بعد تداولات أقل من متوسطاتها في الجلسات السابقة لتصل الى 240 مليون جنيه. وأضاف التقرير أن مؤشر البورصة الرئيسي «ايجي اكس 30» ربح نحو 0.61 في المئة ليسجل 5608.85 نقاط كما زاد مؤشر «ايجي اكس 100» الاوسع نطاقا بنحو 0.11 في المئة ليصل الى مستوى 16ر735 نقطة.

واغلق مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «ايجي اكس 70» على تراجع بلغت نسبته 0.17 في المئة ليبلغ مستوى 428.75 نقطة.

وقال متعاملون بالسوق ان التعاملات بدأت على هدوء نسبي مائل للهبوط لكن أسعار الأسهم تحسنت بشكل ملحوظ مع بدء الاعلان عن أسماء بعض الحقائب الوزارية.

الصين تدشن أكبر عمارة في العالم على 1.7 مليون متر مربع

دشنت الصين أكبر عمارة في العالم، في جنوب غرب البلاد، في ظل آراء متباينة من زوارها الأوائل.

وقد أطلق على هذا المبنى البالغ ارتفاعه 100 متر وطوله 500 متر وعرضه 400 متر اسم «نيو سانتشري غلوبل سنتر»، وقد فتح أبوابه منذ فترة وجيزة في شنغدو على امتداد 1.7 مليون متر مربع، وقد استوحيت تصاميم هذا المبنى المتموج السقف من البحر.

ويضم متاجر ومكاتب وقاعات مؤتمرات ومجمعا جامعيا ومركزين تجاريين وفندقين خمس نجوم ودار سينما بنسق «آيماكس»، فضلا عن نوافير ماء ومنتزه مائي كبير.

لكن أبرز ما يميز هذا المجمع الذي يصفه المسؤولن الصينيون بأكبر عمارة في العالم هو شاطئه الاصطناعي الذي يمتد على خمسة آلاف متر مربع ويتسع لستة آلاف شخص.

وقد تباينت الآراء بشأن مركز «نيو سانتشري غلوبل سنتر»، حيث أثار إعجاب بعض زواره، في حين انتقد البعض الآخر افتقاره إلى تصاميم ابتكارية.

تضم شاطئاً اصطناعياً يمتد على 5 آلاف متر مربع ويسع 6 آلاف شخص

«ميد»: 3 تريليونات دولار القيمة الإجمالية للمشاريع في دول التعاون

نمو مشاريع البنية التحتية في مجلس التعاون

بلغ إجمالي قيمة المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ في الخليج لمدة أسبوع لغاية التاسع من يوليو الجاري 3.02 تريليونات دولار، بزيادة قدرها 0.2 في المئة عن إجمالي الأسبوع الذي سبقه، وفقا لأحدث قراءة لمؤشر مشاريع الخليج.

وبحسب مجلة «ميد» الاقتصادية المتخصصة، فقد كانت هذه الزيادة بقيادة الكويت، التي سجلت نموا بنسبة 2.4 في المئة، بيد أنها لفتت إلى أن سوق المشاريع في الكويت كان واحدا من أضعف الأسواق أداء في دول مجلس التعاون الخليجي حتى الأن هذا العام، إذ ارتفعت قيمة المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ 3.4 في المئة فقط منذ بداية العام حتى تاريخه.

وأشارت المجلة إلى أن مملكة البحرين هي الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي سجل سوق المشاريع فيها تراجعا بنسبة 4.7 في المئة.

وتعد الكويت رابع أكبر سوق للمشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر.

وقالت «ميد» إن الكويت منحت في العام 2012 عقوداً لمشاريع بقيمة 10.1 مليارات دولار، بتراجع هامشي عما منحته في العام 2011 من قيمة عقود بلغت 10.6 مليار دولار.

وفي ما يتعلق بالمشاريع المستقبلية في الكويت، يوجد مشاريع مخطط لها أو لم يتم منحها لأي جهة تبلغ قيمتها 116 مليار دولار، وفقا لـ«ميد انسايت».

ومن حيث عدد العقود التي منحتها الدولة في العام 2012، سجل قطاع النقل النسبة الأكبر، يليه الطاقة والبناء، إذ يتم منح أكثر من 90 في المئة من جميع العقود في الكويت من قبل القطاع العام، ما يسلط الضوء على الدور المقيد للقطاع الخاص في سوق المشاريع.

وتتوقع «ميد انسايت» للعام 2013، أن يتم منح عقود تبلغ قيمتها 16 مليار دولار في الكويت، بزيادة نسبتها 60 في المئة مقارنة في العام 2012، وأكبر قطاع سيكون قطاع البناء، الذي تهيمن عليه مشاريع المستشفيات الجديدة، تليها مشاريع الطاقة.

وفي مكان آخر في دول مجلس التعاون الخليجي، كانت المملكة العربية السعودية وقطر هما البلدان الأخران فقط اللذان سجلا زيادة في قيمة أسواق مشاريعهما، مع ارتفاع بنسبة 0.7 في المئة و0.1 في المئة على التوالي.

وخارج دول مجلس التعاون الخليجي، انخفض مؤشر إيران بنسبة 1.3 في المئة. ويرجع ذلك أساسا إلى تأجيل مشروع الغاز الذي تبلغ قيمته 3.2 مليار دولار.

أشاد باقتصاد المملكة وأوصاها بزيادة أسعار الطاقة تدريجياً وصولاً لإلغاء الدعم

صندوق النقد: السعودية أكبر داعم لاستقرار اقتصاد العالم

صندوق النقد الدولي

اعتبر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أن السعودية من أفضل البلدان أداء بين أعضاء مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أنها الأفضل مساهمة في استقرار الاقتصاد العالمي من بين الاقتصادات العشرين الكبار في العالم، من خلال ما وصفه بدورها المساند لاستقرار سوق النفط العالمية.

وقال الصندوق في ختام المشاورات الدورية مع المملكة إن الاقتصاد السعودي نما بمعدل 5.1 في المئة خلال العام الماضي، مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، والنمو القوي للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي.

وأدت أسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج إلى فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الجاري، كما استمر ارتفاع الاحتياطيات الدولية.

وأوضح الصندوق أن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى 3.8 في المئة في مايو الماضي، مدفوعا بارتفاع أسعار الغذاء وتكاليف الإسكان.

وتوقع «صندوق النقد» أن تتباطأ وتيرة نمو الاقتصاد السعودي إلى 4 في المئة هذا العام، في ظل تسجيل القطاع الخاص نموا قويا. ورجح أن يقل إنتاج المملكة من النفط عن مستويات عام 2012، مع احتمال تباطؤ وتيرة الإنفاق الحكومي.

كما توقع الصندوق بقاء فوائض المالية العامة والحساب الجاري للمملكة عند مستويات مرتفعة هذا العام، لكنه أشار إلى تقلصها في ظل توقعاته بتراجع أسعار النفط ومستويات الإنتاج. وفيما يتعلق بمستوى التضخم، توقع الصندوق انخفاضه بنهاية العام بالتزامن مع التراجع العالمي المتوقع لأسعار الغذاء.

وأشار الصندوق إلى وجود ما وصفها بالفرصة الهائلة لدعم النمو في السعودية وزيادة ارتفاع مستويات المعيشة مع تزايد أعداد الداخلين إلى سوق العمل من الشباب، منوها بمواصلة الحكومة تنفيذ مبادرات لدعم توظيف المواطنين وزيادة عرض المساكن وتحسين البنية التحتية، لا سيما في مجال النقل، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق إيجابية

وأشار المجلس التنفيذي لصندوق النقد إلى إيجابية آفاق الاقتصاد السعودي، مؤكدا أهمية استمرار الإصلاحات في الفترة المقبلة بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ومعالجة التحديات السكانية. وأشاد المجلس بدور المملكة كونها مصدراً مهما للمساعدات المالية والتحويلات إلى كثير من البلدان النامية.

ورحب أعضاء المجلس التنفيذي بالاستثمارات الكبيرة الموجهة للتعليم بغية النهوض بمهارات السكان، مشيرين إلى ضرورة مراقبة هذا الإنفاق في ضوء تحقيق النتائج المرجوة. كما نبهوا إلى أهمية المواءمة الدقيقة لتنفيذ سياسات سوق العمل لدعم توظيف المواطنين مع سياسات الاقتصاد الكلي.

واتفق أعضاء المجلس التنفيذي على ملاءمة نظام سعر الصرف الثابت مقابل الدولار للاقتصاد السعودي.

وأوصى الصندوق بزيادة أسعار الطاقة في السعودية بهدف المساعدة على كبح نمو الطلب عليها، قائلا إن رجال الأعمال والأسر يتمكنون من التكيف مع التعديلات الجديدة إذا تم تنفيذها على مراحل وروعي فيها القدر الكافي من الإفصاح العام. مع ضرورة حماية الشرائح السكانية الأقل دخلا من آثار ارتفاع الأسعار.

وتعليقاً على توصية «صندوق النقد» للسعودية بزيادة أسعار الطاقة، قال رئيس «مركز جوانا الاستشاري» الدكتور إحسان بوحليقة، إن الأمر غير وارد حاليا في استراتيجية المملكة، نظراً لضخامة مساحتها وحاجة السكان إلى التنقل باستخدام المركبات الصغيرة المعتمدة على البنزين أو الديزل في ظل عدم توافر وسائل نقل عامة فعالة كشبكات القطارات والمترو وأساطيل كافية من الحافلات.

وأوضح رئيس «مركز جوانا» أن هناك ميزة نسبية لقطاع البتروكيماويات السعودي الذي يستفيد من دعم الطاقة في تعزيز نشاطه ودفع نموه القوي حيث تفوق حصة السعودية 10 في المئة من حجم تجارة البتروكيماويات العالمية، وبالتالي فإن رفع الدعم سيؤدي إلى ارتفاع أسعار اللقيم بوصفه المادة الأولية لمدخلات القطاع مما سيؤثر في صناعة البتروكيماويات.

وأضاف أن السعودية بحاجة للتوجه نحو ترشيد الدعم وليس زيادة الأسعار، باعتبار أن الترشيد يؤدي إلى زيادة الكفاءة، وبالتالي تحقيق الهدف المرجو وهو خفض الاستهلاك المحلي من الوقود.

واعتبر بوحليقة أن الاهتمام بالشريحة الأقل دخلا يصبح له معنى إذا تم رفع الدعم وتحرير أسعار الوقود لتتماهى مع المستوى العالمي أو حتى الخليجي، لكنه ليس محل الاهتمام حاليا في السعودية. وأضاف أن رفع الدعم قد يصبح خيارا في حال بدأت شبكات النقل العام كالقطارات في العمل بكفاءة وتغطية مناطق المملكة كافة، فيمكن حينها البحث اقتصادياً وسياسيا في رفع الدعم.

تقسيم المستهلكين

من جهة أخرى، اعتبر الخبير الاقتصادي فضل البوعينين، أن هناك حاجة في السعودية إلى تقنين الدعم لا إلغائه، محذرا من أن رفع الدعم عن الكهرباء سيؤثر في قطاعات كبيرة من المواطنين السعوديين، مقترحا التمييز في تسعير استهلاك الكهرباء بين السكني والاستثماري والسعوديين وغير السعوديين. وأشار إلى أن أكثر المستفيدين من دعم مشتقات البترول هم غير السعوديين، موضحا أنه يتعين تقسيم المستهلكين إلى شرائح منها مستحقة تستفيد من الدعم، وهي الفئات الأقل دخلا، وشرائح غير مستحقة لا سيما من الأجانب. وقال البوعينين إن سعر البنزين في السعودية هو ثاني أرخص سعر في العالم، مما جعل المملكة في الوقت ذاته أكبر مستهلكيه عالميا.

«سانسار كابيتال»: القطاع المصرفي العراقي يحافظ على النمو الإيجابي مدفوعاً بالانتعاش الاقتصادي

■ أحدث تقرير عن القطاع المصرفي العراقي يقدم صورة شاملة عن القطاع ويبرز عوامل النمو على المدى البعيد

■ مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار حظي بأعلى نسبة في العائد على حقوق المساهمين، وشهدت أرباح المصرف نمواً

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

■ من المتوقع أن يصل نمو إجمالي الناتج المحلي في العراق إلى 9 في المئة بحلول نهاية العام 2013

■ شهدت أكبر خمسة بنوك عراقية نمواً كبيراً في صافي الدخل الكلي بمعدل 207 في المئة

من المتوقع أن يحقّق القطاع المصرفي العراقي نموا كبيرا في الأصول والأرباح خلال العقد القادم نتيجة للعديد من العوامل التي يأتي في مقدمتها وجود بيئة اقتصادية ضخمة وقوية، وانتشار الائتمان، وتحسّن الموقف الأمني في الدولة. هذا ما أورده تقرير جديد عن القطاع المصرفي في العراق أصدرته شركة «سانسار كابيتال» المتخصصة «Sansar Capital» في إدارة الأصول في الدول النامية. ومع توقعات صندوق النقد الدولي بنمو إجمالي الناتج المحلي في العراق بمعدل 9 في المئة خلال العام الحالي 2013، يُتوقع أن يحافظ القطاع المصرفي على وجه الخصوص على مستوى نمو ثابت خلال السنوات القليلة القادمة.

وأشار التقرير إلى دور زيادة انتشار الائتمان في تعزيز نمو القطاع المصرفي. وفي هذا الصدد، سلّط التقرير الضوء على ما جاء في دراسة للبنك الدولي أوضح فيها أن الائتمان المحلي العراقي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي ظل ثابتا عند حدود 9 في المئة من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العام 2011، وذلك مقارنة بنسبة 55 في المئة من متوسط إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما شهد الائتمان المحلي المرتبط بإجمالي الناتج المحلي نموا بنحو 89 في المئة حسب معدل النمو السنوي المركّب في الفترة من 2009 إلى 2011. وبالإضافة إلى ذلك، وبحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، فإن الائتمان النقدي مثل القروض وتسهيلات السحب على المكشوف قد ارتفعت بشكل كبير حسب معدل النمو السنوي المركّب لتصل إلى 50 في المئة في الفترة بين 2006 و2011.

ويحلل التقرير تفصيلياً وضع القطاع المصرفي الخاص في العراق من خلال إلقاء الضوء على أكبر خمسة مصارف خاصة من حيث الإيداعات. ويوضح التقرير أنه نتيجة للدعم الناتج عن النمو الاقتصادي القوي وارتفاع انتشار الائتمان، فإن هذه المصارف الخمسة قد شهدت نموا في صافي الدخل الكلي بمعدل 207 في المئة خلال 2010-2012. وكان لسياسة عدم التشدد أثر على ازدياد رؤوس الأموال، ما أسفر عن انخفاض نمو الأرباح لكل سهم، بالرغم من أنها ما زالت تتمتع بمكانة قوية، إلى جانب نمو أرباح الأسهم المجمّعة إلى 111 في المئة خلال الفترة من 2010 إلى 2012.

ويستقصي التقرير خاصية غير عادية تتميّز بها الأسواق العراقية، تتضح صورتها في المصارف ذات أعلى نسب عائدات لحقوق المساهمين ومعدلات نمو؛ إذ تقوم بشراء البضائع بأقل من مضاعفات التقييم، وهذا ما يجعل «سانسار كابيتال» ترى أن ذلك يدل على عدم كفاءة السوق الذي يتيح الفرصة للأشخاص المهتمين.

كما يلقي التقرير الضوء على الأوضاع المالية للمصارف العراقية، ويظهر ارتفاع أرباح نسب عائدات حقوق المساهمين في المصارف العراقية بشكل ملحوظ بحسب الأرقام الواردة؛ والتي قاربت في بعض المصارف نسبة 60 في المئة.

واتسم أداء مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار على وجه الخصوص، ثالث أكبر مصرف تجاري في مستوى الإيداعات، بمستوى جيد خلال السنوات القليلة الماضية، إذ استطاع أن يجتذب مبالغ ضخمة للإيداع بنسب فائدة منخفضة للغاية. وقد حظي المصرف بأعلى نسبة للعائدات، وفي نمو الأرباح التشغيلية مقارنة بالمصارف العراقية الكبرى في العام 2012. ومنذ العام 2009، نمت أرباح المصرف قبل الضرائب بنسبة 330 في المئة، ونسبة النمو السنوي المركب بنسبة 63 في المئة.

ووفقاً للتقرير، فإن نمو أرباح القطاع المصرفي العراقي والناتج الإجمالي المحلي سينمو بنسبة 151 في المئة في الفترة من 2011 إلى 2020 كما توقعت وكالة الطاقة الدولية. ويعزّز ذلك زيادة عائدات النفط التي تتزامن مع تحسّن الوضع الأمني في الدولة، إذ انخفضت وتيرة العنف بمعدل 80 في المئة خلال العامين 2006 و2012.

وعلى الرغم من النمو الكبير، إلا أنه سيتعين على المصارف العراقية التغلب على بعض التحديات الهامة إذا أرادت الاستمرار على طريق النمو بوتيرة متميّزة كما حدث خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن جهة أخرى، تعتبر إمكانية الوصول من بين أكبر التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الدولة، إذ أن إمكانية الوصول إلى فروع البنوك أو أجهزة الصرّاف الآلي ما زالت محدودة بدرجة كبيرة لعموم الناس في العراق. ويوجد الآن حوالي 900 فرع مصرفي تخدم 33 مليون عراقي؛ بمعنى أن كل فرع يخدم 36.000 شخصا.

ومن بين التحديات الأخرى بيئة التعامل غير السوية لدى المصارف الحكومية، وفقدان الثقة بشكل عام في النظام المصرفي. وتزداد المشكلة تفاقماً بغياب المؤسسات التأمينية الخاصة بالإيداعات، والتي تضمن للعملاء ودائعهم في حال إفلاس المصرف.

كما يلقي التقرير بظلال الشك جزئياً على حوكمة الشركات ودرجة الشفافية في بعض المصارف. وقد أورد التقرير مصرف الشمال كمثال على ذلك، حيث أبرز المخاوف المالية والتدقيقية التي طرحها المحاسبون في التقارير العربية، إذ أشاروا لغيابها من التقارير التي قدمها المصرف وتم ترجمتها من الانكليزية.

وقال سانجي موتواني، رئيس شركة «سانسار كابيتال»: «بالرغم من أن قطاع المصارف في العراق يسير بلا شك على مسار النمو، إلا أن هذا المسار لا يخلو من بعض التحديات. والشيء الهام الذي يجب الالتفات إليه هو أنه بالإمكان اجتياز كل هذه التحديات والعقبات، لا سيّما إذا تضافرت جهود القطاعين الحكومي والخاص. كما أن قطاع البنوك الخاصة على وجه الخصوص يمكنه الإسهام في تحسين سهولة الوصول لشبكات فروع البنوك وما تقدمه من خدمات، في حين يمكن للقطاع المصرفي الحكومي أن يساعد في اعتدال كفتي الميزان بين البنوك المملوكة للحكومة وقطاع المصارف الخاصة. ولا شك أن كسب ثقة عموم العملاء يتطلب العمل وبذل الجهد من جانب كلا الطرفين».